

اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن فاعله عند سيبويه والعلوية
 والثاني المعنوي عند المبرد قيل وهو الظاهر لا يعدل الى العدل الا اذا
 لم يوجد سبب غيره وقد امكن اعتبار التانيين فلا وجه لتكفي غيره
 وقد جمع الاعشى بين اللفظين التيمهين في قوله **ومرود علي وبار**
فهلكت جهمرة وبار فبني وبار الاول علي الكسر واعرب الثاني **واما**
 امسى فاهل الحجاز يستونونه علي الكسر مطلقا اذا اريد به يوم معين ولم
 يصف ولم يعرف بال ولم يكسر ولم يصفر وعلية بنائية تضمينه لام التنوين
 وبني علي الحركة ليعلم ان له اصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل
 في التخلص من التقاء الساكنين واما بنوا تميم فمنهم من اعرب اعراب
 ما لا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل عن الامسى واكثرهم يحض ذلك
 بحالة الرفع وينبئ به علي الكسر في غيرهما فان فقد شرط من الشروط
 المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه وان استعمل الجرد المراد به
 معين ظرفا فبني اجماعا في الاوضح والشار الي القسم الثاني بقوله
واحد عشر واخواته ثمن ثلاثة عشر الي تسعة عشر بتذكير العشرة في
 المذكور وتانيشها في المونث وعكس ذلك فيما دونها في **لزوم الفتح**
 في الاحوال الثلاثة وكلها مبنيية علي الفتح صدر وعجز اما الاول فلاقية
 الي الثاني واما الثاني فلتضمنه معنى الحرف اي الواو لان احد عشر مثلا
 احد وعشر ثم حذف الواو قصدا لمنح الاسمين وجعلهما اسما واحدا
 وكان اللبائي علي الحركة لما مر وكانت فاتحة فصدا التحفيف الثقل الحاصل
 بالتوكيب واما المبرمج الاسمان في نحو لارجل **والا** اسراة لان الاحد
 والعشرة عبارة عن عدد واحد كعشرة وماية بخلاف لارجل وامراة
 واما

واما العشرة والثنا عشرة فلا يبني الصدر منهما الوقوع العجز
 فيها موقع النون فكما ان الاعراب مع النون ثابت اثبت مع الوقوع
 موقعهما وترك المص استثناوه احواله علي ما سياتي من انه يورب اعراب
 المني وبني العجز فيهما لتضمنه حرف العطف والشار الي الثالث بقوله
وكقبل وبعد واخواتهما كالجهاز الست وحسب واول وودون في **لزوم**
الضم بشرط اذا حذف لفظ **المضاف اليه ونوي معناه** دون لفظه نحو
 له الامر من قبل ومن بعد بالضم في قراءة السبع اي من قبل الفلب ومن
 بعده فحذف لفظ **المضاف اليه ونوي معناه** فبني لذلك بخلاف ما اذا
 صرح بالمضاف اليه كجيتك قبل زيد وبعده او حذف ونوي ثبوت
 لفظه كقوله ومن قبل نادي كل موالي قرابة **او حذف** ولم ينوشي اصلا
 كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلاه **اذا غص بالماء الفرات**
 فانها في ثلاثة مواضع هذه الثلاثة احوال يعرفان كما يفهم ذلك من
 كلامه نصبا علي الظرفية او حضا بمت لكت بتركة التنوين في الحالة
 الثانية مراعاة للاضافة وبوجوبه في الثالثة لزوال ما يعارضه في
 اللفظ والتقدير اذ هما في هذه الحالة ثكوتان والتنوين فيهما للتمكن
 وانما اعربا في الاحوال الثلاثة لانه لم يكمل فيهما شبه الحرف فبقيا
 علي مقتضي الاصل وهو الاعراب وبنيا عند وجود الشرط المذكور
 لمشا بهما الحرف من حين تضمنهما معنى الاضافة الذي هو معنى
 الحرف مع ما فيهما من شبه الحرف بالجوود والافتقار والتوغل في الابهام
 وقيل لشبههما بحرف الجواب في الاستفناء بهما عن لفظ ما بقدها
 وبنيا علي الحركة لما مر وكانت ضمة جبر باقوي الحركات لما تحقهما

بني واعطيت موالي عليه الواو لظهوره